مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

The contribution of small and medium enterprises to the promotion of exports outside the hydrocarbon sector

ط.د بن دراجي صورية (جامعة غرداية)
benderradji.soraya@univ-ghardaia.dz
اسم المخبر: التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تبيان مختلف المفاهيم النظرية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإبراز حجم مساهمتها في الاقتصاد الوطني وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة عن طريق تقديم مختلف التعريفات والاحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتبيان أسباب هذه النتائج، وفي الأخير توصلت الدراسة أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية في تنمية الاقتصاد وخلق القيمة المضافة التي عرفت تزايدا مستمرًا من 2003 إلى 2022 إلا أنها لم تستطع هذه المؤسسات في كسر التبعية لقطاع المحروقات، التي مزالت تقدر فيه حجم الصادرات بـــ97 % من إجمالي الصادرات في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة والمتوسطة، مؤسسة متوسطة، مؤسسة مصغرة، اقتصاد وطني، صادرات، قطاع المحروقات

Abstract:

The study aimed to demonstrate the various theoretical concepts of SMEs, highlighting their contribution to the national economy and export promotion outside the hydrocarbon sector.The descriptive analytical approach was used in this study by providing various definitions and statistics related to small and medium enterprises in Algeria. In addition to the indication of causes of these findings. Finally the study found that small and medium enterprises are important in the development of economy and in the creation of value added which steadily raised from 2003 to 2022; however the enterprises could not break the dependency on the hydrocarbon sector in which Exports are estimated at 97% of Algeria's total exports.

Keywords: .Small and medium enterprises, medium enterprise, micro enterprise, national economy, exports, fuel sector.

مقدمة

يشهد الاقتصاد الدولي حاليا الزيادة في وتيرة النمو والتطور الكبير في حجم المبادلات والعلاقات التجارية، وهذا يرجع لتنوع الأنشطة الاقتصادية وتطور القطاعات الاقتصادية، حيث نجد من بينها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أصبحت الآن من أسباب تشكيل وهيكلة الاقتصاد القوي، حيث تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـــ 70 % من الناتج المحلي الخام للولايات المتحدة الأمريكية، فهي تساعد الدول على تحقيق التنويع الاقتصادي والتسريع من عملية التنمية والتخلي عن التبعية للاقتصاد الريعي، حيث تعد الجزائر من الدول التي تعرف بتبعيتها لقطاع المحروقات منذ الاستقلال رغم الجهود المبذولة لتحقيق التنويع الاقتصادي بسبب الآثار السلبية لهذه التبعية عند الازمات، انطلاقا مما سبق يمكن طرح **الإشكالية التالية**:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات؟

فرضيات الدراسة:

بناء على الإشكالية المطروحة تقوم الدراسة على صحة **الفرضية التالية**:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على النمو ومنافسة مختلف القطاعات لخلق القيمة ودعم التنمية، ومنه نفترض أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات يقدر بـــ25 % من إجمالي الصادرات.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة من خلال:

- تحديد مختلف المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحديد مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.
- معرفة حجم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسط في الاقتصاد الوطني ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى:

- التطرق لمختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم خصائصها
- ابراز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي.
- معرفة مقدار مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الخام الوطني وتأثيرها على معدلات النمو في الاقتصاد الوطني.
- معرفة نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية الذي يطرحها موضوع الدراسة وتحقيق أهدافها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم التطرق لمختلف المفاهيم الخاصة بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعرض مختلف الإحصائيات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2003إلى 2022 ، كما تبيان التغيرات الحاصلة في النتائج وتحليلها.

1 الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.1تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

مازال تحديد تعريف موحد ومعتمد لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يثير نقاشًا من ناحية اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في القطاعات الاقتصادية واختلاف مراحل النمو الصناعي والتقدم التكنولوجي، فالمتوسط أو الكبير في دولة نامية يعتبر صغيرًا في دولة متقدمة، وعادة ما يتم اشتقاق تعريفات في كل بلد، بناءً على دورها في الاقتصاد، السياسات والبرامج المصممة من قبل الوكالات أو مؤسسات المعينة والمخولة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

وتشير دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجود أكثر من 25 تعريفًا مختلفًا في 25 بلدا أجريت عليها الدراسة، بالإضافة إلى تباين في التعريف بين المنظمات الدولية والإقليمية. وتتنوع معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين معيار العمالة، رأس المال، القيمة المضافة، أو وفقا للخصائص الوظيفية ممثل نوع الإدارة أو التخصص أو أساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق. ويتطلب التعريف الواضح توفر عدة عوامل مثل المعلومات ودقتها، البناء الهيكلي للمشروعات حسب الأنشطة المختلفة، وخطة القطاع العام في دعم ومساندة المشروعات الاقتصادية. وتستند الدول العربية في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حجم العمالة، وحجم رأس المال، وحجم المبيعات، ونوعية التكنولوجيا المستخدمة والخصائص التي تتميز بها هذه الصناعات، إلا أن معيار العمالة يعتبر الأكثر استخدما لسهولة الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بعدد العمال.[2]، وفي مايلي سنتطرق لبعض تعاريف لها:

- **تعريف البنك الدولي:**

يعتمد البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار العمالة، ورقم الأعمال، والعائد السنوي، حيث يُعرف المؤسسة الصغيرة على أنها المؤسسة التي يعمل بها أقل من 50 عاملا، ولا يتجاوز حجم أعمالها وعائدها السنوية 3 مليون دولار، في حين أن المؤسسة المتوسطة فلا يتجاوز عدد عمالها 300، ولا يتجاوز حجم أعمالها أو عائداتها السنوية 15 مليون دولار.[3]

- **تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية:**

عرفت المؤسسات الصغيرة على أنها تلك المؤسسة التي ينشط فيها ما بين 15 و19 عامل، والمؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل ما بين 20 و99 عامل، في حين المؤسسة الكبيرة يعمل فيها أكثر من 100 عامل. [4]

- **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: [5]**

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات:

- تشغل من (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري.
- تستوفي معيار الاستقلالية (كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 %فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

وتم تصنيفها كما جاء في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعيار	المصغرة	الصغيرة	المتوسطة
عدد العمال	من 01ألى 09 أشخاص	من 10إلى 49 شخص	من 50 إلى 250 شخص
رقم الأعمال	أقل من 40مليون دج	لا يتجاوز 400 مليار دج	من 400 مليون إلى 04 ملايير دج
الحصيلة السنوية	لا يتجاوز 20 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج	من 200 مليون إلى مليار دج

المصدر: الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 02، السنة الرابعة والخمسون، الأحد 12 ربيع الثاني عام 1438، الموافق 11 يناير سنة 2017، ص 5-6 .

2.1 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم:[6]

تتميز المؤسسات الاقتصادية كغيرها من الأعوان الاقتصاديين بصفة النمو والتطور فالمؤسسات الصغيرة اليوم هي متوسطة إذا وربما كبيرة بعد غد وعملاقة متعددة الجنسية بعد فترة أطول، فالشركات المتعددة الجنسية ذات الصبغة العالمية لم تلد كبيرة ولا متوسطة بل معظمها يتأصل من المؤسسات المصغرة (الفردية أو العائلية) التي تدرجت في النمو والتوسع إلى أن أصبح كبيرة بكل المعايير والمقاييس.

غير أن فترة الثمانينات من القرن الماضي وما شهدته من تغيرات هيكلية في مجال التكنولوجية والأسواق وموارد الطاقة والعمالة وحرية انتقال عوامل الإنتاج المبادلات التجارية قلل من دور المؤسسات الكبيرة وظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الواجهة لما تحمله من خصائص تستجيب لمتطلبات المرحلة وتلبي شروط النمو والتراكم.

كما تزايد نمو هذا القطاع حيث تجاوز عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول مثل دول الاتحاد الأوربي 24 مليون مؤسسة وفي الولايات المتحدة الأمريكية تجاوز عددها 20 مليون[7]. حيث قدرت عدد المؤسسات المصنفة كمشروعات صغيرة ومتوسطة في الإمارات 350 ألف شركة، وهي تستهدف وتسعى لتصبح مليون مؤسسة سنة 2030. [8]

3.1 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والمميزات نذكر منها :[9]

- سهولة الإنشاء والتكوين؛
- الملكية والاستقلالية ففي معظم الأحيان يكون ملاك رأس المال للمؤسسة هم المسيرين.[10]
- الارتباط الوثيق بين الملكية والإدارة والتنظيم؛

- الانخفاض النسبي للتكاليف الرأسمالية؛
- تعتبر مركزا لاستخدام الادخار الخاص؛
- القدرة على التفاعل والمرونة مع المحيط الاستثماري؛
- مركز للابتكار والإبداع؛
- سهولة التكيف مع متطلبات السوق؛
- بساطة نظام المعلومات الداخلي مما يسمح بالاتصال السريع بين الإدارة والعمال؛[11]
- جودة الإنتاج نتيجة التخصص الدقيق والمحدد للمؤسسة؛

4.1 أهمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة [12]

- استقطاب المدخرات الصغيرة؛
- اعتبارها ميدانا لتحرير المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي؛
- تساهم حوالي 57 % من الاختراعات والابتكارات في الدول المتقدمة؛
- تساهم في الرفع من معدلات الإنتاج وبالتالي تلبية حاجات الاقتصاد المختلفة؛
- تعتبر نواه للمشروعات الكبيرة وتتميز بالمرونة في الإنتاج لا تتأثر كثيرا بالتقلبات الاقتصادية؛
- تحقيق التنمية الإقليمية الذاتية المتوازنة نظرا لقدرتها على الانتشار؛
- قدرتها على المساهمة في الصادرات نظرا لتنوع منتجاتها وخدماتها؛ حيث استطاعت في وقت قصير اقتحام الأسواق الدولية وهذا راجع لنموها وتطورها، إذ أنها تنتج 20 % من صادرات دول منظمة التعاون الاقتصادي OCDE و35 % من صادرات الدول الآسيوية كما أن 70 % من المؤسسات المصدرة في الولايات المتحدة هي مؤسسات صغيرة أي أقل من 100 عامل هذه المؤسسات المندمجة في التصدير تضاعف عددها بين 2011/2009/2000) [13]
- ارتفاع حجم مساهمتها في القيمة المضافة؛
- أهمية حجم استثماراتها في تكوين الاقتصاد الحر؛
- اعتبارها العمق الاستراتيجي للمؤسسات الكبيرة المساهمة في تلبية بعض احتياجات الصناعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية أو الاحتياطية؛
- قدرتها على إنتاج سلع وخدمات تعتبر مدخلا لإنتاج سلع وخدمات أخرى تعظيم الاستفادة من الخامات المحلية)؛
- كونها ذات ميزة تنافسية نسبية يمكن للشركات الكبرى الاستفادة منها عن طريق تسويق بضائع من خلالها؛
- مهاراتها التنظيمية نظرا لصغر حجمها؛
- قدرتها على الابتكار لاستخدام التكنولوجيا المحلية؛
- التعرف على أحوال السوق لقربها من المتعاملين؛
- مساهمتها في تحقيق استراتيجية التنمية السكانية لكونها تتسم بالمرونة في التوطين؛
- القدرة على استيعابية اليد العاملة فهي تعتبر حل لمعالجة البطالة، ففي الدول الصناعية تستقطب هذه المؤسسات بين 60 و70 %من اليد العاملة، فيما تستوعب المؤسسات

الصغيرة أكثر من 70 %من اليد العاملة في الدول النامية [14]، حيث نجد أنها توفر فرص عمل لما يزيد على 86% من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص بالإمارات[15]

5.1 تحديات والتدابير المساعدة لترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

1.5.1 تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من التحديات وهذا رغم المجهودات المبذولة من قبل الدول ومؤسساتها للتكفل بها على الخصوص من الناحية المادية والمالية وفيما يلي سنذكر بعض التحديات:[16]

- تحديات المنافسة الدولية؛
- البعد الاستراتيجي الضيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- صعوبة التمويل؛
- نقص الكفاءات البشرية المسيرة؛
- مشكلة الرسوم الجمركية؛

2.5.1 التدابير المساعدة والداعمة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[17]:

- انعاش النمو الاقتصادي؛
- ادراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي؛
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها؛
- ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري، الاقتصادي، المهني، والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع كل الاعمال الرامية الى مضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع تنافسية وتحسين اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الحث على وضع انظمة جبائية قادرة ومكيفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح التقاول وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تفضل وتشجع الابداع والتجديد وثقافة التقاول؛
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الادوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها؛
- تحسين الاداءات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة؛
- ترقية عمليات الشراكة مع كبار ارباب العمل سواء اكانوا وطنيين ام أجانب؛

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني

1.2 واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عملت الجزائر على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع للأهمية الاقتصادية والتنموية لها فحرصت على دعم القطاع بتشكيل مجموعة من برامج دعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تقديم تسهيلات إدارية وجبائية لها، كما تم استحداث جائزة وطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة لتعزيز التنافسية فيما بين مؤسسات القطاع،

حيث نستعرض في الجدول التالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2004-2022.

الجدول رقم 02: العدد الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2004-2022

السنوات	عدد المؤسسات الخاصة	عدد المؤسسات العامة	العدد الكلي
2004	225449	778	226227
2005	245842	874	246716
2006	269806	739	270545
2007	293946	666	294612
2008	392013	626	392639
2009	455398	591	455989
2010	618515	557	619072
2011	658737	572	659309
2012	711275	557	711832
2013	747387	547	747934
2014	851511	542	852053
2015	896279	532	896811
2016	1013637	438	1014075
2017	1060025	264	1060289
2018	1092908	262	1093170
2019	1171701	244	1171945
2020	1209252	239	1209491
2021	1286140	225	1286365
2022	1359580	223	1359803

المصدر: بلقاسم دواح، صبرينة عمروش، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001-2010، مجلة التمكين الاجتماعي،العدد4، ديسمبر2019، ص215

-النشرة الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، على https://www.industrie.gov.dz لشهر أفريل 2023، رقم 41، ص6، شهر أكتوبر 2022 رقم 41 ص6، شهر نوفمبر 2020، 2019، 2018، الرقم 37، 35، 33، ص7، ص6، ص6.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في تزايد مستمر حيث كان اجمالي المؤسسات 226227 مؤسسة سنة 2004 مؤسسة مقسمة بين القطاع العام والخاص بنسبة 0.34 % للقطاع العام و99.65 % للقطاع الخاص حيث ارتفع وتزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسط سنة 2022 إلى 1359803 بنسبة زيادة 5.71 عن سنة 2021.

كما نلاحظ تناقص عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام وتمثلت نسبة المؤسسات العمومية من إجمالي المؤسسات لسنة 2022 بـــ0.016 % والتي قدرت بـــ 223 بعد أن كانت تقدر بـــ 778 مؤسسة سنة 2004

في المقابل نلاحظ تزايد كبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسط في القطاع الخاص حيث قدرت سنة 2004 بـــ 225449 مؤسسة لتبلغ سنة 2022 حوالي 1359580 مؤسسة صغيرة ومتوسطة كما نجد أن عدد المؤسسات الخاصة أكثر بكثير من المؤسسات العمومية والمقدرة بـ 99.98 % من إجمالي المؤسسات ويعود هذا للتسهيلات التي قدمتها الدولة للأشخاص في ظل تسهيلات تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطريق مرافقة أصحاب المشاريع، كما تم فتح مراكز التسهيل للإعلام والتوجيه.

2.2 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1.2.2 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم:

كما تم التوضيح سابقا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصنف حسب معيار الحجم إلى مؤسسة مصغرة، صغيرة وأخرى متوسطة وفيما يلي سنتعرف على حجم هذه المؤسسات لسنة 2022 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم لسنة 2022

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات المنشأة	بالنسبة المئوية %
مصغرة (9-1عمال)	72318	%98.47
صغيرة (49-10)	982	% 1.34
متوسطة (250-50 عامل)	138	% 0.19
المجموع	73438	%100

المصدر: النشرة الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، على https://www.industrie.gov.dz أفريل 2023، رقم 41، ص7

بناء على معطيات الجدول نستنتج أن المؤسسات المصغرة تمثل الفئة الغالبة بنسبة 98.47 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي قدرت بـــ 72318 مؤسسة وذلك نظرا لسهولة إنشائها، واعتمادها على رأسمال محدود أقل من 20 مليون دج وعدد قليل من العمال. في حين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبة صغيرة جدا والتي بلغت نسبتهم على التوالي 1.34 % و0.19 %، وهذا يرجع نظرا رأسمالها نسبيا وصعوبة إنشائها مع ارتفاع عدد العمال مقارنة بالمؤسسات المصغرة.

2.2.2 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تختلف أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة قطاعات والتي تتمثل في مؤسسات قطاع الزراعي، مؤسسات قطاع المناجم، مؤسسات البناء والأشغال العمومية، مؤسسات صناعية وأخرى خدماتية وكل واحدة لها خصيتها ومميزتها وحجمها الخاص في الاقتصاد وفيمايلي نعرض تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القطاعات السالف ذكرها ما بين 2018إلى 2022.

الجدول رقم 04: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط (2018 -2022)

	2018	2019	2020	2021	2022

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة%	عدد المؤسسات	النسبة%	عدد المؤسسات	النسبة%	عدد المؤسسات	النسبة%	عدد المؤسسات	النسبة%
الزراعة	6973	1.11	7368	1.12	7540	1.11	8010	1.11	8393	1.1
المناجم	2938	0.47	3035	0.46	3090	0.46	3243	0.45	3423	0.45
البناء واشغل العمومية	182501	29.04	188290	28.54	191454	28.23	199331	27.66	204520	26.8
الصناعة	97803	15.56	102128	15.48	104598	15.42	109991	15.26	115935	15.19
الخدمات	338266	53.82	358996	54.41	371614	54.79	400145	55.52	430721	56.45
المجموع الكلي	628481	100	659817	100	678296	100	720720	100	762992	100

المصدر: النشرة الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، على https://www.industrie.gov.dz نوفمبر 2020، 2019، 2018، الرقم 37، 35، 33، ص10، ص9، ص9، أكتوبر 2022 رقم39 ص9، فريل 2023، رقم 41، ص8.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الجزائر تمتاز بالتنويع القطاعي في مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يعزز دورها في التنمية وتخفيض اعتمادها على البترول تدريجيا، حيث نجد أن الحصة الكبرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات قدرت بنسبة 53.82 % من اجمالي المؤسسات لسنة 2018 والتي ارتفعت سنة 2022 لتصبح 56.45 % والتي قدرت بـــ 43072 مؤسسة وهذا راجع لطبيعة وسهولة انشائها وصغر حجم رأس المال فيها. ثم يليها في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية التي انخفضت حصتها من 29.04 % من اجمالي المؤسسات سنة 2018 إلى 26.8 % سنة 2022 وهذا يعود لارتفاع أسعار المواد، وبالنسبة لقطاع الصناعة فإن نسبتها لم تتجاوز 15.42 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طوال السنوات الماضية، وفي آخر التصنيف يأتي قطاع الزراعة والمناجم من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة لا تتجاوز 1.12 % كأعلى قيمة و 0.46 % لكل مجال من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

3.2 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

1.3.2 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية مجال التشغيل:

إن الشركات الصغيرة والمتوسطة يمثلون حوالي 90٪ من الشركات في العالم وتوظف أكثر من 50٪ من العمالة حول العالم[18]. ونظر لاستفحال ظاهرة البطالة ووصول معدلاتها إلى مستويات عالية جدا، إضافة إلى كونها هاجسا اقتصاديا واجتماعيا استوجب الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النمط الأكثر فعالية في تحريك القوى العاملة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والعمل على تخفيض نسبة البطالة إلى أدنى مستوياتها وهو يعد من أهم روافد التنمية الاقتصادية فهو يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني.[19] حيث سنتعرف في الجدول التالي على تطور التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2003-2022).

الجدول رقم 05: تطور عدد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2003-2022)

السنوات	مناصب الشغل	السنوات	مناصب الشغل
2003	704999	**2013**	2001892

2157232	**2014**	838504	**2004**
2238233	**2015**	838504	**2005**
2487914	**2016**	1252647	**2006**
2601958	**2017**	1355399	**2007**
2690246	**2018**	1540209	**2008**
2818736	**2019**	1756964	**2009**
2920769	**2020**	1625686	**2010**
3134968	**2021**	1724197	**2011**
3307821	**2022**	1776461	**2012**

المصدر: بلقاسم دواح، صبرينة عمروش، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001-2010، مجلة التمكين الاجتماعي، العدد 4، ديسمبر2019، ص218

-النشرة الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، على https://www.industrie.gov.dz نوفمبر 2020، 2019، 2018، الرقم 37، 35، 33، ص7، ص6، ص6، أكتوبر 2022 رقم 41 ص6، أفريل 2023، رقم 41، ص6.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه زيادة مستمرة في عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر طوال الفترة من 2003 إلى غاية 2022، وهذا راجع إلى نمو وزيادة عدد تلك المؤسسات

حيث قدرت عدد مناصب التشغيل سنة 2003 بـ 704999 لترتفع إلى 3307821 سنة 2022. إذ يساهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة في توفير مناصب الشغل مقارنة بالقطاع العام، نظرا لتراجع هذا الأخير بانخفاض عدد المؤسسات المكونة له وقيامه بتسريح العمال.

2.3.2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

تعتبر عملية خلق القيمة المضافة من أهم المؤشرات على قوة أي اقتصاد في العالم، حيث تظهر قدرة ذلك الاقتصاد الإنتاجية، فهي تقيس المساهمة الإنتاجية للمؤسسة في الاقتصاد الوطني، ووفقا للنظام المحاسبي الجزائري فهي تعبر عن إجمالي الناتج لمحلي الخام مطروحا منه الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسوم الجمركية على الواردات، ولقد سعت الجزائر للرفع من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، فعملت على تبني عدة سياسات وبرامج استثمارية.[20] وللوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة في تحقيق القيمة المضافة خلال الفترة (2003-2022) ندرج الجدول الموالي:

الجدول رقم 06: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة بالجزائر خلال الفترة (2003-2022)

السنوات	القطاع الخاص	القطاع العام	إجمالي القيمة المضافة
2003	1784.49	312.47	2096.96
2004	2038.84	344.87	2383.71
2005	2239.56	367.54	2607.10
2006	2605.68	401.86	3007.54
2007	2986.07	420.86	3406.93
2008	3363.16	418.9	3782.06

4386.55	432.05	3954.50	**2009**
4791.32	340.56	4450.76	**2010**
5423.43	527.79	4895.64	**2011**
6141.75	588.44	5553.31	**2012**
7138.24	675.06	6463.18	**2013**
7838.34	740.72	7097.62	**2014**
8577.34	810.55	7766.79	**2015**
9943.92	1414.65	8529.27	**2016**
10106.8	1291.14	8815.62	**2017**
10886.62	1362.21	9524.41	**2018**
11450.6	1449.22	10001.3	**2019**
10626.46	1299.91	9326.55	**2020**
11760.74	1426.61	10334.13	**2021**
-	-	-	**2022**

المصدر: بلقاسم دواح، صبرينة عمروش، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001-2010، مجلة التمكين الاجتماعي، العدد 4، ديسمبر 2019، ص219.

-النشرة الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، على https://www.industrie.gov.dz لشهر أفريل 2023، رقم 41، ص 35.

من الجدول يتضح أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة في تزايد مستمر من سنة لأخرى، حيث ارتفعت من 2096.96 مليار دج سنة 2003 إلى11760.74 مليار دج سنة 2021، وتعود هذه الزيادة بصورة واضحة للقطاع الخاص، حيث وصلت مساهمته إلى 10334.13 مليار دج بنسبة 87.87٪.سنة 2021، وهذا ما يؤكد سيطرة القطاع الخاص في مجال الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. غير أننا نلاحظ سنة 2020 انخفاض في القيمة المضافة للمؤسسات مقارنة بسنة 2019 حيث كانت تقدر بـــ11450.6 فأصبحت 10626.46 مليار دج وهذا راجع لآثار الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19 التي قيدت نشاط كل من القطاع العام والخاص.

3.3.2 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

جاء في بيانات البنك الدولي أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الرسمية تساهم بنسبة تصل إلى 40٪ من الدخل القومي في الاقتصادات الناشئة[21]. ولمعرفة حجم مساهمتها في تكوين الناتج الداخلي الخام في الجزائر نعرض الجدول التالي الذي يحوي بيانات خاصة بمقدر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة من 2003إلى 2022.

الجدول رقم 07: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام بالجزائر خلال الفترة (2003-2019)

السنوات	القطاع الخاص	القطاع العام	إجمالي الناتج الداخلي
2003	1884.2	550.6	2434.8
2004	2146.75	598.65	2745.4

3015.5	651.0	2364.5	**2005**
3444.11	704.05	2740.06	**2006**
3903.63	749.86	3153.77	**2007**
4237.92	686.59	3551.33	**2008**
4978.82	816.80	4162.02	**2009**
5509.21	827.53	4681.68	**2010**
6060.8	923.34	5137.46	**2011**
6606.4	793.38	5813.02	**2012**
7634.43	893.24	6741.19	**2013**
8092.49	723.7	7368.79	**2014**
8658.96	515	8143.96	**2015**
14381.2	-	-	**2016**
14934.1	-	-	**2017**
14213.2	-	-	**2018**
14807.1	-	-	**2019**

المصدر: بلقاسم دواح، صبرينة عمروش، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة، 2001-2010، مجلة التمكين الاجتماعي، العدد 4، ديسمبر2019، ص219.

عبد الحميد حمشة، خوني رابح، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، مجلة دراسات اقتصادين، العدد 3، 2022، ص87.

يوضح لنا الجدول السابق مقدار مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، والتي عرفت تزايدًا مستمرًا فلقد بلغ مقدار مساهمتها في تكوين الناتج إلى 2434.8 مليار دولار سنة 2003، إذ كانت حصة تكوين الناتج خارج قطاع المحروقات للمؤسسات الخاصة 1884.2 مليار دولار بنسبة 77.38 %، .حيث يظهر لنا مجهودات القطاع الخاص في تلبية الطلب المتزايد على المستوى الوطني والسعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي بما يوافق سياسة واستراتيجية الجزائر، والتي ارتفعت بعدها لتقدر بـــ 14807.1 مليار دولار سنة 2019.

4.2مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات:

تعتبر تنمية الصادرات قضية تشغل معظم الدول النامية التي تعاني عجزا كبيرا ومتزايدا في ميزان مدفوعاتها، وبصفة خاصة في الميزان التجاري، نظرا لكون التصدير ظل حكرا لوقت على المؤسسات الكبيرة كون الاستثمارات التي كانت معدة لإنشاء شركات تجارية مرتبطة بشكل كبير بالسوق العالمية، إضافة إلى أنه لم يكن يسمح حينها عمليا إلا وجود مؤسسات كبيرة الحجم، لكن الواقع اثبت أن الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير كما تمت الإشارة إليها سابقا وهي تؤدي دورا هاما في التصدير سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بالنظر إلى تجارب بعض الدول في هذا المجال، فدولة سويسرا مثلا تعتمد إلى حد كبير على الصناعات الصغيرة لإنتاج المعدات الإلكترونية، الساعات، الأدوية وغيرها، وقد استطاعت هذه الصناعات غزو بعض الأسواق العالمية، أما في هونغ كونغ فتشكل صناعة الملابس الجاهزة التي تتم في مؤسسات صغيرة حوالي 50 %

من صادراتها، وفي كوريا الجنوبية يبلغ نصيب الصادرات الصناعية من انتاج المؤسسات الصغيرة 35 % من إجمالي صادرات البلاد.[22]

حيث عملت الجزائر خلال السنوات الأخيرة جاهدة على تشجيع صادرات القطاع الخاص، وخاصة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك للخروج من دائرة الاعتماد على صادرات المحروقات كمصدر وحيد لتمويل الاقتصاد وعمليات التنمية. وللوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات نعرض الجدول الموالي الذي يبين حجم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات من الفترة (2003-2022)

الجدول رقم 08: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات بالجزائر خلال الفترة (2003-2022)

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	النسبة %	صادرات المحروقات	النسبة %	إجمالي الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2003	673	2.7	23939	97.3	24612	13534	11078
2004	781	1.4	31302	97.6	32083	18308	13775
2005	1099	2.4	43937	97.6	45036	20357	24679
2006	1158	2.1	53456	97.9	54613	21456	33157
2007	1332	2.2	58831	97.9	60163	27631	32532
2008	1937	2.4	77361	97.8	79298	39479	39819
2009	1066	2.3	44128	97.6	45194	39284	5900
2010	1526	2.7	55527	97.3	57053	40472	16581
2011	2062	2.8	71427	97.2	73489	46453	27036
2012	2062	2.9	69804	97.1	71866	47490	24376
2013	2165	3.3	63752	96.7	65917	54852	11065
2014	2582	3.9	60304	961	62886	58580	4306
2015	2063	5.5	35724	94.5	37787	51501	13714-
2016	1805	13.5	28880	86.5	13323	23890	10567-
2017	1899	10.5	32760	89.5	18141	22986	-4845
2018	2920	14.4	40160	85.6	20298	23142.	-2844
2019	2580	13.6	35820	86.4	18964	22147	-3183
2020	-		-		11931	17122	-5191
2021	-		-		37683	39281	-1598

2022	-		-		40174	60384	20210 -

المصدر: طالب محمد الأمين، قلادي نظيرة، الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهيئات دعمها، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد، جوان 2019، 224.

-النشرة الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، على https://www.industrie.gov.dz نوفمبر2020، نوفمبر 2021، أفريل 2023، رقم 35، 39، 42، ص30، 33،ص 37.

- عبد الحميد حمشة، خوني رابح، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، مجلة دراسات اقتصادين، العدد 3، 2022، ص93.

من الجدول يتضح لنا أن معظم صادرات الجزائر تتمثل في صادرات المحروقات، إذ يستحوذ على نسبة كبيرة فاقت 97 %، خلال الفترة من 2003 إلى 2012 وهذا يعود لارتفاع أسعار المحروقات وزيادة الطالب العالمي بينما نجد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه الفترة جد ضعيفة لا تتجاوز 3 % من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات .ومع سنة 2013 نجد زيادة في وتيرة نمو الصادرات خارج المحروقات لتبلغ أعلى قيمة لها سنة 2018 بنسبة مساهمة 13.54 % والتي قدرت قيمتها بـــ1805 مليار وهذا يعود لتزايد حجم المؤسسات الصغيرة من جهة ومن ناحية أخرى انخفاض الصادرات النفطية وهذا بسبب انخفاض الأسعار بينما فيما يتعلق بالميزان التجاري الجزائري عرف فائضا طوال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2015 وبعدها انخفض ليحقق عجزا مستمر قدر سنة 20210 مليار دولار وهذا راجع لارتفاع حجم استيراد المواد الأساسية، لمواجهة تداعيات ازمة كوفيد 19 وآثارها ومحاولة تزويد المؤسسات بالمواد لتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد منها.

الخاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه توصلنا في هذه الدراسة إلى:

- تعددت تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا يرجع إلى الاستراتيجية والخطوات المتبعة من طرف الدول.
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على دعم الاقتصاد الوطني خاصة في حالة الأزمات.
- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما بالمساهمة في خلق القيمة المضافة والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني.
- لاتزال مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات ثانويا، حيث بقي الدور الأساسي على قطاع المحروقات بنسبة 97 %.من إجمالي الصادرات في الجزائر .
- كان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني خلال الأزمة الصحية العالمية.

التوصيات:

- وضع استرايجية وخطة طويلة المدى لترقية وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق الأهداف التنموية الاستراتيجية.
- الحرص على إجراءات المتابعة والتقييم لكل المؤسسات الصغيرة والمنشأة للاستفادة من تجارب بعضها البعض ومن أجل تجنب خسارة المؤسسة والخروج من السوق.
- إنشاء بنك معلومات لدراسة السوق واحتياجات الاقتصاد الوطني، والعالمي، والخدمات والسلع الأكثر طلبا بغرض التركيز على تحقيق الاكتفاء، والتصدير بغرض التخلي عن التبعية النفطية في توفير الإيرادات.

قائمة المراجع:

[1] ABOSEDE, ADEBIYI JULIUS , OBASAN, KEHINDE AGBOLADE, ALESE, OLAJIDE JOHNSON, Strategic Management and Small and Medium Enterprises (SMEs) Development: A Review of Literature, International Review of Management and Business Research, Vol. 5 Issue.1, March 2016, p 317.

[2] حسين عبد المطلب الأسرج، البديل الإسلامي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص 7

[3] إبراهيم بدران، الآفاق المستقبلية للتصنيع في الأردن، مركز الدراسات المستقبلية، جامعة فيلادلفيا، ص164.

[4] طالب سومية شاهيناز، جعدي شريفة، غزال مريم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة استطلاعية، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، العدد 2، 2021، ص204.

[5] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 02، السنة الرابعة والخمسون، الأحد 12 ربيع الثاني عام 1438، الموافق 11 يناير سنة 2017، ص 5-6 .

[6] الشريف بقة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الواقع والصعوبات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 01، مارس 2007، ص45.

[7] هداهدية عماد، جمعة زكرياء، دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر (إرادة قوية من أجل اقتصاد مولد للثروة) مجلة المؤسسات ودراسات التنمية، العدد 08، 2021، ص 05.

[8] البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة، على الرابط التالي: https://u.ae/ar-AE/# تم الاطلاع عليها 2023/05/08 في الساعة 12:54.

[9] الآفاق المستقبلية للتصنيع في الأردن، إبراهيم بدران، مركز الدراسات المستقبلية، جامعة فيلادلفيا، ص165

[10] بن أحمد كلثوم، بن عبد العزيز سفيان، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 02، ديسمبر 2021 .

[11] بهلوني نور الهدى، مدى ملاءمة المعيارIFRS for SMEs للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 01، 2021، ص 378.

12 هداهدية عماد، جمعة زكرياء، المرجع السابق، ص 05-06.

[13] علواني عمار، واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات وتنوعها حالة الجزائر، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، العدد 1، جوان 2021، ص399.

[14] مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة، دار رسلان، 2013، ص200.

[15] البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة، المرجع السابق.

[16] الشريف بقة، المرجع السابق، ص53 -54

[17] مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة، على الموقع: https://dim-msila.dz/?p=73 تم الاطلاع عليها 2023/05/04

[18] https://www.worldbank.org/en/topic/smefinance. تم الاطلاع عليه 09/05/ 2023 الساعة : 03:26

[19] ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 3، جوان 2018، ص 227.

[20] طالب محمد الأمين وليد، قلادي نظيرة، الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهيئات دعمها، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات العدد 01، جوان 2019، ص222.

[21] https://www.worldbank.org/en/topic/smefinance . تم الاطلاع عليه 09/05/ 2023 الساعة : 03:26

[22] بو شرف جيلالي، فوزية بوخبزة، دور المؤسسات الصغيرة في بناء الاقتصاد الوطني، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 6، جانفي 2014 ، ص 194-195.